ما ينتـزع من أيدي الاحتلال الاسرائيلي، وقُيِّض لهذه التجربة ان تعمّر بزخم كثيف نسبياً، حتى انتهى الامل في عقد مؤتمر جنيف. بيد ان زيارة الرئيس المصري السابق، انور السادات، لاسرائيل، وتوقيعه على اتفاقيتي كامب ديفيد، كان لهما التأثير المباشر في احباط تلك التجربة. المرة الثانية في العلاقة الطردية بين النظام العربي وتماسك البرنامج المرحلي الفلسطيني أتت واضحة في مبادرة فاس؛ ولم يكن، في تلك اللحظة، أمام القرار السياسي الفلسطيني سوى محاولة تصليب الموقف العربي، الذي كان يشهد، بدوره، تشتّتاً في اتجاهات شتّى.

ثمّة كثير من الواقعية، أيضاً، في القول، ان المرة الثالثة «لم تكن ثابتة» كما درج المثل الشائع على تأكيدها. ففي تقدير الطرف الفلسطيني، ان العقدة الاساسية التي حكمت مسار التوجّه العربي، منذ قمة الدار البيضاء، ممثلاً في تبنّي المبادرة الفلسطينية، هي قدرة الولايات المتحدة الاميركية على تعطيل آلية التداخل العضوي التي ترتّبت، عربياً وفلسطينياً، لحساب خطة رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير. وقد وفّر هذا التعطيل لواشنطن كل الشروط المناسبة للقول، انه على العرب ان يكفّوا عن مناوراتهم البلاغية، وان يتفاوضوا مباشرة مع اسرائيل، من دون ان تتبنّى هي، بصورة مسبقة، المعادلة الشائعة، أي «مقايضة الارض بالسلام».

غير ان الامـر الذي تجـدر معـاينته، هنا، هو تحوّل القضية الفلسطينية، وبحق، من قضية «تاريخية» بالنسبة الى العرب، الى قضية «اجرائية» تدور حول معنى السيادة وترسيم الحدود وحقوق المياه وما الى ذلك. ولا يحتاج اثبات هذا الامر الى أكثر من مراجعة لما نجح العرب في تنفيذه، من التزامات سواء في «قمة الجزائر» وما أقرّ من دعم مالي (لم يتحقق سوى النزر اليسير منه)، أو في «قمّة الدار البيضاء»، وما تفرّع عنها من لجان (مجمّدة).

في هذا المنـاخ، وجـدت منـظمـة التحرير الفلسطينية نفسها مضطرة الى التعامل مع الموقف الامـيركي، وتضييق التـطلّعات، من مبادرة في اتجاه التسوية الشاملة والدائمة، الى حدود ادخال تعديلات اجرائية، في معظم الاحيان، على الخطة الاسرائيلية، انطلاقاً من فكرة مؤداها: اذا لم يكن بدّ من «أي حلّ»، فيجب ان يكـون فلسـطينيـاً، بعـد ان قبل العرب، للمرة الاولى، «ترك الحرية» للفلسطينيين لايجاد تسوية تلبّي بعض طموحاتهم. واذا كان الوقود فلسطينياً، فبالضرورة يجب ان يكون الحل فلسطينياً، محققاً أقصى ما يمكن من ايجابيات، من دون ان يؤدي ذلك الى جعل الحل الاقليمي على حسابهم.

لقـد تقـدّمت المنظمة كثيراً في تحرّكها السياسي، لأن الازمة الخليجية فرضت عليها رزمة من التحديات التي أُجريت الاستفاضة في شرحها، في غير مكان من هذه المقالة، عجّلت، هذه المرة، الى «حسم موقفها» وخروجها من المنطقة الرمادية التي كانت فيها. فلم يعد في استطاعتها، مثلاً، وكما دائمـاً، الوقوف على تقاطع خطوط التماس العربية ـ العربية، تعلو وتهبط، كالحجاب الحاجز، وفقاً لشهيق وزفير النظام العربي؛ كما لم تعد مطالبها، كما في السابق، محصورة بالدعم المالي والحصول على «ختم» مؤسسة القمة العربية على الورقة الفلسطينية؛ ثمّ لم يعد ممكناً التقدّم في صحبة النظام العربي ككل نحو مكاسب دبلوماسية، وربما جغرافية، ما استطاعت الى ذلك سبيلاً.

وعليه، فان أي استقراء سريع لمدارات العمل الفلسطيني، في المستقبل القريب، في ضوء أزمة الخليج، يلحظ ان هناك اتجاهاً عاماً لابقاء أبواب الاحتمالات مشرعة، دبلوماسياً وسياسياً. وبذلك يكشف بعض الصرخـات بشـأن «بـدء مسـيرة الحل» عن مبالغة في تقدير ممكنات تسوية النزاع